World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 37, August, 2024
ISSN: 2749-3628,

THE IMPACT OF TAX AUDIT IN REDUCING THE TAX GAP - AN ANALYTICAL STUDY OF A SAMPLE OF BANKS LISTED IN THE IRAQ STOCK EXCHANGE

Professor. Dr. Rihab Bedoui - University of Sousse , La Remfiq ,Ihec of Sousse .
Researcher. Ahmed Najah Mohammed - University of Sfax, Faculty of Economics and Management.
ahmed.najah1102e@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

Article history:

Received: 6th June 2024
Accepted: 4th July 2024

Abstract:

The subject of taxes and the variables associated with it are extremely important, whether on the practical or theoretical level. In its quest to cover part of its expenses by relying on tax revenues, the state faces a set of challenges represented by tax evasion and the resulting tax gap in general. Thus, tax auditing constitutes the tool with which the size of the tax gap can be reduced. Based on the above and by observing the trends of previous researchers towards studying the variables within the subject of the current study, the size of the company was relied upon as a measure of the quality of tax auditing, while the tax gap is the difference between what is actually paid and what should be paid by the taxpayer. The research sample is represented by 16banks listed on the Iraq Stock Exchange. While using correlation and regression analyses to test the research hypotheses by employing the Eviews program, the research reached the conclusion that tax auditing has a direct impact on reducing the size of the tax gap and what is reflected in this on increasing tax revenues that will enable the state to practice many functions whose expenses are covered by these revenues. On the other hand, those interested should intensify tax auditing practices on taxpayers

Keywords: Tax audit, tax gap

الجانب النظري

اولا : الماهية

تعد الضريبة مفهوم يقدم وجهات نظر متباينة لاطراف العلاقة فمن ناحية الدولة فهي مقدار الاموال التي تستحصلها من الكيانات او الشركات ذات الطبيعة المعنوية او من الاشخاص الطبيعيين في مقابل الارباح التي يحصلون عليها لاستعمالها في تغذية مداخل تتطلب انفاقات حكومية ومن وجهة نظر الافراد فانهم يعتبرونها تكلفة على اعمالهم يحاولون دائما التهرب منها باستعمال عدد من الوسائل(Parys,2012:137) ، وهذا يعني في حقيقته اقتطاع جزء من ثروات الافراد الطبيعيين او المعنويين وللتخلص من هكذا اقتطاع في الثروات تعمد الشركات او الاشخاص الى اجراء ترتيبات تقلل من التزاماتهم الضريبية (Burns & Krever,1998:75) ، فالضرائب تفرض على الايرادات بعد استبعاد الفائدة ولهذا فان الشركات تسعى الى المبالغه بجانب التكلفه لتقليل من حجم الايرادات الخاضع للضريبة اذ حاولت العديد من الادبيات المالية تناول تلك الطرق التي يمكن من خلالها تقليل النفقات الضريبية والتي اصبحت تحت مسميات اخذت مفاهيما ضريبية كالتهرب الضريبي والعدوانية الضريبية والتخطيط الضريبي وادارة الضرائب(Nistor & Păun,2013:40) ، وعليه فالتهرب الضريبي والذي يؤدي الى الفجوة الضريبية يمكن تحديد ملامحه بكونه مجموعة واسعة من الانشطة التي تسعى من ورائها الشركات او الافراد الى خفض مستويات التزاماتهم الضريبية وبالنتيجة الحد من تلك الثروة المقتطعة من اموالهم مما ينتج عنه انخفاض المدفوعات الى الدولة و عليه فعملية تحديد معالم دقيقة للتهرب الضريبي مسالة صعبة للغاية(Yun,2023:9-10) ، وطالما ان مساله الخدمات الضريبيه لابد وان تمارس من قبل افراد يحملون سمه الجهات الحكومية التي بدورها تتولى عمليه تحديد صفة هؤلاء الموظفين والموارد التي يمارس فيها الموظفين مهامهم برزت الى الوجود قضيه المدقق الضريبي وما هي السمات التي تمارس التاثير الاكبر على عمله فمن وجهه نظر اولى فان الشركات او الاشخاص الذين يخضعون للقوانين الضريبيه سيحاولون تجنب اي مدفوعات اضافيه يتحملونها نتيجه عدم الالتزام بالقوانين الضريبيه وهذا سيتطلب المشوره من مستشاري الضرائب في حين ان وجهه

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 37, August, 2024
ISSN: 2749-3628,

النظر الثانيه هو ان التهرب الضريبي ينجم نتيجه لمشكله الوكاله فالمدراء سيتخذون ايه قرارات تصب في مصالحهم وبالنتيجه فان التهرب الضريبي سيكون هو محاوله منهم لزياده مكاسبهم الشخصية وهنا يبرز دور المدقق الضريبي في مساعدة الشركات على حل هكذا اشكاليات من شانها ان تسبب مشاكل مع الحكومة عبر عدم الالتزام باية مدفوعات ضريبية (Salehi et al.,2019:120-121) ، وقد تعمل الاوضاع الاقتصادية من الاثر الكبير على المكلفين الضريبيين مما يدفعهم الى محاولة التهرب من الضرائب في اي وضع اقتصادي كارثي على بلد معين سيسوق معه مجموعة من الضغوط على المكلفين الضريبين في محاولة منهم لتخفيض النفقات التي ارتفعت نتيجة سوء الاوضاع الاقتصادية وهذا مما سيعمق من مسالة التهرب الضريبي فالمنافسة السعرية ستشكل العامل الاساس الذي يدفع المنظمات او الشركات الى تقليل مدفوعاتها الضريبية كطريقة تحاول من خلالها البقاء والمنافسة في ظل هكذا ادوات تنافسية كل ذلك سيتطلب توظيف مجموعة من الاشخاص ذوي الخبرة وهم الذين يعرفون بالمدققين الداخليين الذين يتقاضون اجور في مقابل اجراء تلك الترتيبات التي تساعد المنظمة على التهرب الضريبي(Azizkhani et al.,2018:3) ، اشارت النتائج التي توصل اليها (Bagdad et al.,2017:149) الى جملة معطيات :

1. الافراد المكلفين الذين تم اجراء التدقيق على معاملاتهم سيكونون اكثر امتثالا من اولئك الذي يتم تدقيق حساباتهم لاول مرة .
2. يعمل التدقيق الضريبي على تقليل حجم الفجوة الضريبية بشكل كبير .
3. الشركات الكبيرة اكثر امتثالا من الشركات الصغيرة .
4. للوكيل الضريبي الاثر الكبير في تقليل الفجوة الضريبية .
5. يستعمل المكلفين عدة وسائل للتهرب من دفع الضرائب منها عدم الابلاغ عن حجم المبيعات الفعلي و اعطاء ارقام للمشتريات بشكل كبير خلاف الحقيقي و المبالغة بالنفقات .
6. تنخفض حجم الفجوة الضريبية متى ما كنت للسلطة الضريبية اليد الطولة في اجراء عمليات التدقيق.

قدم (Schmutz,2016:163-164) ثلاث وسائل يمكن من خلالها معالجة الفجوة الضريبية :

1. الاعتماد على عمليات التدقيق الضريبي كوسيلة ناجعة لمواجهة حالات التهرب من قبل المكلفين مع فرض العقوبات الرادعة .
2. تقديم مستوى خدمة ضريبية تتناسب و طبيعة المكلف مما يحثه الى الانصياع نحو الامتثال الضريبي اذ يتم معاملة المكلف بفرض كونه مكلف ملتزم و ليس فرض العكس .
3. اشاعة الثقافة الضريبية عبر اقناع المكلفين بكون الاموال التي يقدمونها توظف نحو سد النفقات الحكومية للتنمية الاجتماعية.

ثانيا : انواع التدقيق

يمكن تصنيف التدقيق الضريبي الى انواع تبعا للوقت و للمكان و النطاق (صافي ،2015 : 75-79 ; حمادة ،2014: 16-17; محمد و محمد ،2011 : 6) :

1. **نطاق التدقيق** : فانه يقسم الى شامل وجزئي فمع الشامل يتم تدقيق جميع الاقرارات الضريبية من قبل الافراد المكلفين حيث يقوم المدقق بتدقيق جميع القيود الواردة من دفاتر وسجلات ومستندات وجميع ما يتعلق بتلك الحسابات الختامية من القوائم المالية في حين ان التدقيق الجزئي هو اختيار نسبة محددة من الاقرارات الضريبية لغرض فحصها بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات والمحددات
2. **التدقيق نسبة للمكان** : فانه اما يكون مكتبي او ميداني فمع المكتبي يقوم المدقق الضريبي بدراسة الاقرارات المحولة اليه فهو ليس بحاجة للذهاب الى مركز عمل المكلف الذي قدم التقرير في حين ان التدقيق الميداني يقوم بموجبه المدقق الضريبي بالانتقال الى مكان عمل مقدم التقرير للتحقق من صحة البيانات الواردة في التقارير المقدمة والتي قد يلجا اليها المدقق الضريبي نتيجة لوجود حالة من الشك بالتلاعب في تلك التقارير.
3. التدقيق الاستباقي او اللاحق: فالتدقيق الاستباقي الذي يسبق عملية تقديم التقارير من قبل المكلف الضريبي وبالتالي فان المدقق الضريبي سيضمن لاحقا دقة النتائج المقدمة من قبل المكلف في حين ان التدقيق اللاحق هو التدقيق المعتاد الذي يتم بعد تقديم الاقرارات الضريبية من قبل المكلف والتي اشير اليها سابقا بانها تدقيق وفقا للنطاق وفقا للمكان.
4. الالزام و الاختيار: وقد يحدث التدقيق بشكل الزامي او اختياري فالتدقيق الالزامي هو ذلك التدقيق الذي يلزم بموجبة القانون المؤسسات بضرورة اعتماد مدقق خارجي للقيام بتدقيق حساباتها واعتماد قوائمها المالية ، في حين ان التدقيق الاختياري هي مسالة اختيارية من قبل المؤسسة بناء على طلبها.
5. من حيث التوقيت : وقد يتخذ التدقيق صفة التوقيتات كان يكون توقيت مستمر خلال فترات زمنية محددة كان تكون اسبوعية او شهرية او باية فترة زمنية قد تفضلها الشركة او يفضلها المدقق وهذا النوع من التدقيق يتبع في حالات معينة كان تكون الشركة كبيرة الحجم و لديها العديد من الفروع و كثير من العمليات .
6. الجهة القائمة بالتدقيق : وقد ينشا التدقيق من حيث القائم بهذا التدقيق فمع التدقيق الداخلي فان المؤسسة تمتلك وحدة او مجموعة من الموظفين او موظف ذو خبرة كبيرة يقوم بشكل مستمر باجراء التدقيق على جميع الحسابات او

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 37, August, 2024
ISSN: 2749-3628,

العمليات او القوائم او المستندات التي تتم خلال السنة المالية، في حين ان التدقيق الخارجي يتم بواسطة مؤسسة خارجية لفحص البيانات والسجلات المحاسبية و الوقوف على نظام الرقابة الداخلية السابق .

ثالثا : اهمية فهم الفجوة الضريبية

تنشأ اهمية فهم الفجوة الضريبية بكونها تمثل مصدر مهم للايرادات الحكومية فمن خلال هذا الفهم ستتمكن الحكومة من رسم السياسات المناسبة، فمع اتساع الفجوة الضريبية فان حجم الايرادات المتوقع تحصليها و انفاقها على محاور معينة مخطط لها مسبقا ضمن الميزانية العمومية للدولة ستعكس للحكومة مشكلة عدم التطابق بين الواقع الفعلي و المخطط مما سيوقع الحكومة تحت طائلة زيادة بنود مبالغ الطوارئ المخصصة لمواجهة حالات العجز و عدم اليقين في المتحصلات من الموارد ،بالاضافة الى ذلك فان ردت الفعل الطبيعية ستكون زيادة معدلات الضريبة المفروضة بهدف التخلص من تلك الفجوة مستقبلا الامر الذي سينعكس على زيادة التهرب الضريبي و حصول عجز في قابلية الانفاق على تلك النواحي الاجتماعية التي تمولها الضرائب (Warren & McManus,2007:201) ، و يتعزز هذا الفهم من خلال فهم العوامل التي تساهم في ظهور هذه الفجوة و هي (Raczkowski & Mroz,2018:573) :

1. ضعف كفاءة السلطة في دعم الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية و السياسات الاقتصادية و النمو الاقتصادي .
2. العولمة و انعكاسها على النشاط التجاري و ما نتج عنه من تعزيز الارتباط الدولي للتجارة العالمية و ما ادى به الى صعوبة تبادل المعلومات المتعلقة بالضرائب و كذلك صعوبة تنظيم التعاون بين السلطات الضريبية في البلدان المختلفة مما يفتح المجال امام التهرب الضريبي .
3. العديد من البلدان لا تمتلك القدرة على تحقيق الانضباط المالي و ما ينتج عنه من عدم فعالية سلطات الدولة في ادارة الضرائب و انعكاسه على تحقيق الالتزام الضريبي .
4. قدرة الشركات العابرة للحدود على الوصول الى ممثلى ادارة الضرائب و الاستفادة من عدم كفائتهم المالية و التحليلية و الاخلاقية و تتركز هذه الحالة في البلدان المتخلفة و كذا قدرتهم على توظيف المحامين و الاستشاريين الضريبيين مما يحقق لهم القدرة على التهرب الضريبي .
5. اقتصاد الظل و قدرته على الاستفادة من التطورات التكنولوجيا الجديدة و ما ينتج عنها من فرص استثمارية واعدة تمكن المكلفين من العمل عبر الحدود بشكل يبعدهم عن سيطرة السلطات الضريبية.
6. الليبرالية الجديدة* بعدها عقيدة اقتصادية تمارس القمع الضريبي مما يشكل تهديد لدافعي الضرائب و استعدادهم للتهرب الضريبي و عدم الايفاء بالتزامتهم .

و بناءا على ما سبق فان هنالك ثلاث مفاهيم تشكل المداخل المفاهيمية لخلق الفجوة الضريبية و هي (منال و منصور،2020: 258-259) :

1. التجنب الضريبي : الظهور الاول لهذا المفهوم كان في القضاء الامريكي عام 1986 اذ اصبح هذا المفهوم شائع في المفاهيم الضريبية فمن خلاله يتمكن المكلف من اختراق القانون عبر الاستفادة من اية ثغرات قانونية في النصوص القانونية المتعلقة بالضريبة بهدف تجاوز الاعباء الضريبية و كذلك تنازل المؤسسات التجارية عن العمل باية نشاطات من شانها ان تخضعها للضريبة .
2. التهرب الضريبي: على النقيض من التجنب فان التهرب وبذات السياق مع اختلاف الالية المستعملة فانه يتم استعمال الغش و الاحتيال للتخلص من العبئ الضريبي والذي يتضمن قيام المكلف باخفاء تلك المعلومات المتعلقة بانشطتهم الخاضعة للضريبة بهدف تحقيق التهرب الضريبي.
3. عدم الامتثال الضريبي : تفرض الادارات الضريبية على المكلفين ضرورة تقديم تقارير ضريبية في الوقت الملائم و اية ممارسات لا تقدم تلك التقارير ستعرف بكونها عدم امتثال ضريبي .

و لتحقيق الفهم الجيد لابد من معرفة التصنيف المعرفي لانواع الفجوة الضريبية اذ يشار الى الفجوة الضريبية بانواع مختلفة تعكس تصنيفات لباحثين وفق اسس تطبيقية تعكس واقع البلدان التي تتركز فيها تلك المشكلة بالاضافة الى الاسس المعرفية التي تصنف تلك الانواع و فيما يلي تصنيف لانواع الفجوة الضريبية (ابو شاويش و الرواشدة،2021 : 61)

1. فجوة السياسة الضريبية : يعمل هذا المفهوم وفق المفاهيم السياسية التي تفترض ان الاستهلاك الاجمالي يمثل المحل الذي يكون محور لفرض الضرائب ، فهي عبارة عن الفرق بين اجمالي الضرائب القابلة للتحصيل من المكلفين (بفرض عدم وجود اعفاءات ضريبية و الامتثال التام من قبل المكلفين) و اجمالي الضريبة القابلة للتحصيل نظريا.
2. فجوة الامتثال الضريبي : و من خلال هذه الفجوة يتم قياس قدرة الادارة الضريبية على تحصيل الضرائب اذ تعرف هذه الفجوة بكونها الفرق بين الايرادات المتوقع تحصيلها بموجب القوانين الضريبية السارية و بين الايرادات الضريبية المتحققة فعلا .

في حين قدم (Washington,2005) ثلاث انواع للفجوة الضريبية:

1. عدم تقديم الاقرارات من قبل المكلفين في الوقت المناسب

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 37, August, 2024
ISSN: 2749-3628,

2. النقص بالابلاغ عن الفقرات التي تخضع للضريبة اذ يلجا المكلفين الى تقليل الارقام التي تتعلق بمدخولاتهم او تضخيم الفقرات التي تخضع للخصومات او الاعفاءات .
3. عدم الالتزام بالمدفوعات الضريبية : اذ يحتل النقص بالابلاغ ما يقارب من 80% من الفجوة الضريبية (Washington,2005:2) .

و يبدوا ان واحدة من المعالجات للفجوة الضريبية جمع المزيد من الضرائب عبر توسيع القاعدة الضريبية او زيادة مقدار تلك الضرائب المفروضة على المكلفين لمعالجة تلك الفجوة الحادثة في مقدار المتحصلات الضريبية و هذا يسبب حالة من عدم المساواة بين اولئك الذين يلتزمون بدفع ما بذمتهم من مستحقات ضريبية في مواعيدها المحددة و بين المكلفين غير الممتثلين و تنشا حالة عدم المساواة بسبب زيادة الاعباء الضريبية على المكلفين الملتزمين لتعويض مقدار الفجوة المتحققة نتيجة عدم الامتثال او التهرب من قبل بقية المكلفين و قد تسعى الحكومات الى معالجة الفجوة الضريبية من خلال تصميم تلك السياسة التي تحقق المساواة الاقتصادية بين المكلفين الملتزمين و غير الملتزمين من خلال تصميم سياسة ضريبية تسعى الى خفض معدل الضريبة او القاعدة الضريبية على بعض المجالات لتحقيق التنمية المجتمعية (Murphy,2019:7) ،عموما فان قدرة السلطة الضريبية على الوقوف على مترامايات الفجوة الضريبية يجنب النظام الاقتصادي العديد من الاثار غير المرغوب بها و التي تتمثل بـ (عباس و فرهود،2022: 140) :

1. التباطؤ في الخدمات المجتمعية المقدمة من قبل الحكومة .
2. تراجع الانفاق الحكومي .
3. تحميل الحكومة باعباء الاقتراض على المستويين الداخلي و الخارجي لمواجهة متطلبات الانفاق المجتمعي .
4. التخلص من الاثار المترتبة على التحنب الضريبي .
5. سيادة حالة التذمر من قبل المكلفين الملتزمين في قبال المكلفين غير الملتزمين مما يشيع حالة من عدم المساواة و الذي معه تزداد الفجوة الضريبية .

منهجية الدراسة

1. مشكلة الدراسة

يشكل العمل الضريبي عماد العديد من اقتصادات العالم فمن خلاله تتمكن الدولة من القيام بالعديد من المهام الملقاة على عاتقها بل قد تتساوى في بعض الاحيان الايرادات الضريبية مع تلك الايرادات الناتجة عن العديد من القطاعات الاقتصادية ولهذا تسعى الدولة جاهدة في محاولة للحصول على ذلك المقدار الصحيح من المستحقات الضريبية ، فالعديد من النفقات التي تبوب ضمن الموازنة العامة للدولة يتم تغطية نفقاتها من خلال الايرادات الضريبية وبهذا شكلت تلك الايرادات محل اهتمام المشرعين وكذلك الجهات التنفيذية الحكومية عبر سن العديد من القوانين والتعليمات التي تصب باجمعها نحو محاولة تحقيق ايرادات ضريبية تتناسب مع طبيعة الانشطة الموجودة في دولة معينة.

و عليه فمشكلة الدراسة تتلخص بوجود فجوة ضريبية ناشئة عن عدم دقة التقديرات بين الايرادات المتحققة فعلا وبين تلك المعلنة والتي يعبر عنها بصافي الربح الخاضع للضريبة وبهذا سعى البحث الحالي الى تقديم اليه لاستكشاف فيما اذا كان التدقيق الضريبي سيمارس من الاثر الكبير على تقليص الفجوة الضريبية بشكل.

2. اهداف الدراسة

أ. التاصيل المعرفي لفكرة البحث الحالي عبر بناء انموذج افتراضي ينص على ان حجم الشركة كمقياس للتدقيق الضريبي يمكن ان يحد من الفجوة الضريبية.
ب. تقديم الية احتساب الفجوة الضريبية في ظل البيئة العراقية والتي تتفرد بسمات تميزها عن غيرها من البيئات المصرفية في دول العالم والتي ارتسمت بوجود العديد من حالات الافلاس التي تعرضت لها المصارف في حين ان القوائم الماليه المنشوره في الهيئة العامة للاوراق المالية بشكل رسمي والخاضعة للرقابة اشارة الى تفوق تلك المصارف بشكل كبير في ادائها المصرفي مما يثير الشك في الية تنظيم تلك القوائم .
ت. تقديم مجموعة من الحلول والمعالجات التي تصب نحو تقليص الفجوة الضريبية في ظل مفهوم التدقيق الضريبي.

3. اهمية الدراسة

أ. تهتم الدراسة الحالية في بيان تلك الوسيلة التي يمكن من خلالها مساعد ة الدولة اكتشاف تلك المصارف التي تساهم في خلق الفجوة الضريبية ، و التي تعتبر محل اهتمام العديد من الاطراف اصحاب المصالح سواء الداخليين ام الخارجيين ,
ب. محاولة بناء نموذج فرضي يضيف مساهمة معرفية الى الدراسات السابقة عبر افتراض ان التدقيق الضريبي يؤثر في الحد من الفجوة الضريبية بالشكل الذي يساهم على معرفة قدرة التدقيق الضريبي على تقليص الفجوة الضريبية.
ت. يقدم البحث الحالي الية جديدة للتعامل مع اتساع او تقلص الفجوة الضريبية في ظل البيئة العراقية ضمن قطاع الصناعة المصرفية وبالتحديد القطاع المصرفي الخاص الذي يشوبه العديد من حالات عدم الوضوح والتي ترسخت من خلال القوائم المالية المنشورة في موقع الهيئة العامة للاوراق المالية والتي تشير الى تفوق ذلك القطاع بشكل

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 37, August, 2024
ISSN: 2749-3628,

كبير في تحقيق كفاية راس المال الا ان النتيجة تكون بعد فترة من الزمن تعرض العديد من تلك المصارف التي اشيد بنجاحها سابقا الى حالات الافلاس المفاجئ.

4. المخطط الفرضي للدراسة

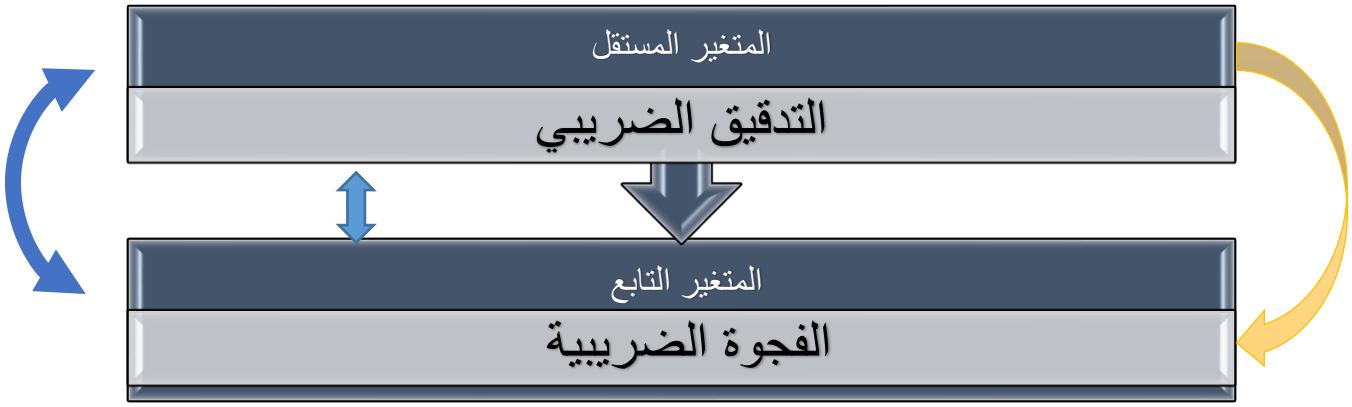

الشكل (1) المخطط الفرضي للدراسة

تأثير
ارتباط

يقدم الشكل (1) المخطط الفرضي للدراسة بالاعتماد على كون التدقيق الضريبي كمتغير مستقل و الفجوة الضريبية المتغير التابع.

5. فرضيات الدراسة

في ظل المخطط الفرضي السابق قدمت الفقرة الحالية الفرضيات الرئيسة والفرعية التي من خلالها يمكن اختبار مدى صحة بناء المخطط الفرضي من عدمة وعليه تشكلت الفرضيات الرئيسة للبحث بفرضيتين :

أ. الفرضية الرئيسة الاولى الارتباط الاحصائي والتي تنص على : (يرتبط متغير التدقيق الضريبي احصائيا بمتغير الفجوة الضريبية)

ب. الفرضية الرئيسة الثالثة فرضية التاثير المباشر والتي تنص على: (يمارس متغير التدقيق الضريبي تاثيرا احصائيا على تقليص الفجوة الضريبية)

6. مجتمع و عينة الدراسة

بقصد اختبار صحة المخطط الفرضي والفرضيات النابعة عنه تم اختيار قطاع المصارف الخاص كمجتمع لاجراء الدراسة والذي يضم جميع المصارف الخاصة في حين تم اختيار العينة والمؤلفة من 16 مصرفا للفترة المحصورة بين العام 2017-2022 وتعود اسباب الاختيار لجملة من الاعتبارات :

أ. اكتمال بيانات تلك المصارف ضمن العام 2017 العام 2022 اذ تم استبعاد مجموعة من المصارف لكون البيانات المنشورة بخصوصها لم تكتمل الا لغاية العام 2021 .

ب. تم استبعاد مجموعة من المصارف التي بياناتها مكتملة لغاية العام 2023 لكون الاعتماد على تلك المصارف سيقلل من حجم العينة المختارة فمعظم القطاع المصرفي بياناتهم مكتملة لغاية العام 2022 وذلك بسبب فترة السماح الممنوحة من قبل سوق العراق للاوراق المالية والهيئة العامة للاوراق المالية والتي تعطي فترة قانونية للسماح بنشر القوائم المالية لغاية 150 يوم قابلة للتمديد لغاية 60 يوم.

فيما يتعلق باسلوب المعاينة تم اعتماد اسلوب المعاينة غير العشوائية العمدية اذ تم اختيار عينة الدراسة بشكل مقصود والمؤلف من 16 مصرفا والجدول (1) يوضح مجموعة المصارف المختارة:

الجدول (1) العينة المختارة ضمن قطاع المصارف

المصرف		
اشور	الشرق الاوسط	الاقليم
بغداد	الموصل	المتحد
الاقتصاد	المنصور	الاتحاد
الخليج	الاهلي	عبر العراق
الاستثمار	الائتمان	

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 37, August, 2024
ISSN: 2749-3628,

التنمية	سومر	

وفيما يتعلق بمنهج البحث فقد تم اعتماد المنهج التحليلي الوصفي المعتمد في جمع البيانات واجراء التحليلات والمقارنة للوصول الى ابرز النتائج وتعميمها .

7. الاساليب الكمية المعتمدة في الدراسة

سيتم في هذه الفقرة تناول الاساليب الكمية المستعملة في حساب متغيرات الدراسة الثلاث وفق الاساليب المحاسبية و كالاتي :

أ. التدقيق الضريبي

يشير (Ali & Aulia,2015) الى ان Lee et al. (1993) in Febrianto and Widiastuty (2010) اكدوا أنه إذا كان حجم كل من المدققين وعملائهم متساويًا في الحجم الصغير نسبيًا فهناك احتمال كبير أن يعتمد دخل المدققين على رسوم التدقيق التي يحصلون عليها من عملائهم وعلى العكس من ذلك تميل شركات التدقيق الكبرى إلى أن تكون أكثر استقلالية عن عملائها سواء كان العملاء كبارًا أو صغارًا (Ali & Aulia,2015:3) ، و في ظل ما سبق من مفهوم فان حجم الشركات عينة البحث ستعطي انطباعا عن دقة سجلاتها فكلما كانت الشركة كبيرة الحجم فهذا يؤشر دقة عمليات الحسابية و العكس بالعكس ، و يمكن حساب حجم الشركة استنادا الى مقياس قدمه (Karami et al.,2020) و الذي يتمثل بـ (LN) و الذي يعتبر مقياس معتبر لقياس حجم الشركة وهو مؤشر يمكن أن يشير إلى حالة الشركة أو خصائصها . حيث يتم استخدام حجم الأصول كبديل لحجم الشركة ، اذ تعتبر الشركات الكبيرة ذات مخاطر أقل مقارنة بالشركات الصغيرة، والسبب هو أن الشركات الكبيرة تتمتع بإمكانية وصول أكبر إلى أسواق رأس المال بحيث تعتبر ذات نطاق تجريبي أصغر، لذلك يمكن الاستنتاج أن حجم الشركة مقاسا بإجمالي الأصول، قادر على تمييز نوعية عمليات التدقيق التي يقوم بها المدقق لعملائه اعتمادا على حجم الشركة وتعقيدها (Warnida,2011 ; Hartono,2016; Ayu,2018) ، و بما ان حجم الشركة الكبير يكون محل اهتمام العديد من اصحاب المصالح بما فيهم الاسواق المالية و المحللين و الحكومة فان تلك الشركات تكون اقل ميلا لادارة الارباح و هذا يقود الى حقيقة ان عمليات التدقيق ستكون اكثر جودة مع تلك الشركات مع انخفاض حجم الفجوة الضريبية (Karami et al.,2020:497) ، وعادةً ما تكون الشركات الكبيرة أسرع في تقديم البيانات المالية لعدة أسباب (Yuliastuty & Situanti,2018:417-418):

1) لديهم وفرة في الموارد
2) وعدد أكبر من موظفي المحاسبة، وأنظمة معلومات متطورة، ولديهم نظام قوي للرقابة الداخلية.
3) يشرف المستثمرون والجهات الرقابية على الشركات الكبرى، فهم أكثر في دائرة الضوء العامة لذا يتعرضون لضغوط لنشر بياناتهم المالية في الوقت المحدد لتجنب المضاربة

ب. الفجوة الضريبية

$$TG_t = TD_t - TP_t \quad \text{.....(4)}$$

حيث ان :

TG_t :الفجوة الضريبية

TD_t : الضريبة المستحقة

TP_t :الضريبة المسددة

8. الاساليب الاحصائية

لاثبات صحة الفرضيات من عدمها تم استعمال مجموعة من الاساليب الاحصائية التحليلية وهي كالاتي:

أ. تحليل الارتباط البسيط *Pearson correlation coefficient :* اذ تم استعمال هذا التحليل لاثبات وجود ترابط ما بين متغيرات الدراسة من عدمها و هذا النوع من تحليل الارتباط يتلائم ما نوعية البيانات الكمية غير الوصفية بين المتغيرات الثلاثة و الموصوفة بالتدقيق الضريبي و ادارة الارباح و الفجوة الضريبية .

ب. لكون البيانات من النوع الطولية Panel Data تم استعمال تحليل الوساطة الاحصائية عبر برنامج Eviews.

الجانب العملي

اولا : التدقيق الضريبي

يقدم الجدول (2) نتائج حساب التدقيق الضريبي باستعمال LN كمعبر عن حجم الشركة بالاعتماد على حجم الموجودات الكلية فكلما ارتفعت قيمة الموجودات الاجمالية عدة مؤشر عن دقة البيانات المنشورة ضمن القوائم المالية .

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 37, August, 2024
ISSN: 2749-3628,

الجدول (2) حساب التدقيق الضريبي

السنة	المصرف	الموجودات الكلية للسنة الحالية	حجم الشركة (LN)	اعلى قيمة	اقل قيمة	الوسط الحسابي
2017	اشور	375795.746	12.837	13.566	12.837	13.132
2018	اشور	467479.690	13.055			
2019	اشور	415992.208	12.938			
2020	اشور	473954.153	13.069			
2021	اشور	613525.839	13.327			
2022	اشور	779419.575	13.566			
2017	بغداد	1090587.442	13.902	14.360	13.902	14.090
2018	بغداد	1113538.558	13.923			
2019	بغداد	1132744.205	13.940			
2020	بغداد	1419528.237	14.166			
2021	بغداد	1539808.656	14.247			
2022	بغداد	1724199.578	14.360			
2017	الاقتصاد	506734.535	13.136	13.136	13.038	13.063
2018	الاقتصاد	467616.564	13.055			
2019	الاقتصاد	466232.370	13.052			
2020	الاقتصاد	459772.873	13.038			
2021	الاقتصاد	467382.436	13.055			
2022	الاقتصاد	462136.288	13.044			
2017	الخليج	603312.990	13.310	13.310	13.144	13.226
2018	الخليج	578336.519	13.268			
2019	الخليج	549145.531	13.216			
2020	الخليج	510798.284	13.144			
2021	الخليج	538490.755	13.197			
2022	الخليج	553057.329	13.223			
2017	الاستثمار	573706.556	13.260	13.531	13.180	13.322
2018	الاستثمار	607084.863	13.316			
2019	الاستثمار	529829.506	13.180			
2020	الاستثمار	571480.175	13.256			
2021	الاستثمار	650958.668	13.386			
2022	الاستثمار	752255.033	13.531			
2017	التنمية	650770.424	13.386	14.403	13.386	13.809
2018	التنمية	660960.008	13.401			
2019	التنمية	768378.726	13.552			
2020	التنمية	1069745.295	13.883			
2021	التنمية	1507855.376	14.226			
2022	التنمية	1798952.163	14.403			
2017	الشرق الاوسط	748131.340	13.525	13.593	13.370	13.476
2018	الشرق الاوسط	800749.802	13.593			
2019	الشرق الاوسط	658231.494	13.397			
2020	الشرق الاوسط	647868.750	13.381			

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 37, August, 2024
ISSN: 2749-3628,

			13.370	640721.811	الشرق الاوسط	2021
			13.586	795103.959	الشرق الاوسط	2022
13.134	12.893	13.585	12.922	409407.169	الموصل	2017
			12.923	409740.060	الموصل	2018
			12.924	410167.918	الموصل	2019
			12.893	397449.290	الموصل	2020
			13.558	772966.687	الموصل	2021
			13.585	793749.005	الموصل	2022
13.928	13.456	14.254	14.090	1316451.509	المنصور	2017
			14.254	1550293.820	المنصور	2018
			14.195	1461478.910	المنصور	2019
			14.061	1278867.997	المنصور	2020
			13.456	697917.430	المنصور	2021
			13.510	736839.537	المنصور	2022
13.776	13.173	14.698	13.311	603980.329	الاهلي	2017
			13.173	525757.058	الاهلي	2018
			13.358	632802.650	الاهلي	2019
			13.703	893964.966	الاهلي	2020
			14.416	1822137.956	الاهلي	2021
			14.698	2416088.780	الاهلي	2022
13.084	12.916	13.175	13.075	476638.010	الائتمان	2017
			13.118	497694.366	الائتمان	2018
			13.166	522536.851	الائتمان	2019
			13.175	527045.441	الائتمان	2020
			13.054	466751.787	الائتمان	2021
			12.916	406730.762	الائتمان	2022
12.801	12.700	12.923	12.874	390176.184	سومر	2017
			12.923	409535.591	سومر	2018
			12.767	350387.452	سومر	2019
			12.716	333165.030	سومر	2020
			12.828	372485.388	سومر	2021
			12.700	327784.609	سومر	2022
13.590	13.112	13.937	13.112	494666.334	الاقليم	2017
			13.725	913617.606	الاقليم	2018
			13.792	977013.227	الاقليم	2019
			13.376	644518.584	الاقليم	2020
			13.601	807038.838	الاقليم	2021
			13.937	1128649.343	الاقليم	2022
13.382	13.153	13.626	13.160	519396.085	المتحد	2017
			13.153	515535.375	المتحد	2018
			13.312	604313.972	المتحد	2019
			13.458	699147.651	المتحد	2020
			13.626	827406.227	المتحد	2021
			13.583	792467.511	المتحد	2022
13.160	13.081	13.287	13.287	589412.382	الاتحاد	2017

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 37, August, 2024
ISSN: 2749-3628,

2018	الاتحاد	548551.108	13.215			
2019	الاتحاد	479653.633	13.081			
2020	الاتحاد	490225.577	13.103			
2021	الاتحاد	491832.225	13.106			
2022	الاتحاد	522831.277	13.167			
2017	عبر العراق	351928.538	12.771	12.934	12.700	12.790
2018	عبر العراق	327734.866	12.700			
2019	عبر العراق	346646.881	12.756			
2020	عبر العراق	341896.041	12.742			
2021	عبر العراق	376076.748	12.838			
2022	عبر العراق	414287.314	12.934			
المبالغ بملايين الدنانير						

و يلحظ من الجدول (2) ان اعلى حجم مصرف على المستوى الاجمالي كان من نصيب مصرف بغداد بقيمة بلغة 14.090 و اقل قيمة كانت من نصيب مصرف عبر العراق بقيمة بلغت 12.790 ليدل ذلك على تفوق مصرف بغداد باعلى دقة ضريبية و مصرف عبر العراق باقل دقة ضريبية .

ثانيا : الفجوة الضريبية

بالاعتماد على مقدار الفرق بين الضريبة المسدة و الواجب السداد او المستحقة يتم تحديد حجم الفجوة الضريبية و كما موضح بالجدول (3) :

الجدول (3) حساب الفجوة الضريبية

السنة	المصرف	الربح قبل الضريبة	معدل الضريبة	الضريبة المستحقة	الضريبية المسددة	الفجوة الضريبية	المتوسط
2017	اشور	15348.585	0.15	2302.29	1850.405	451.88275	-892.92446
2018	اشور	5747.863	0.15	862.18	1012.577	-150.39755	
2019	اشور	5674.950	0.15	851.24	1016.332	-165.08950	
2020	اشور	19271.108	0.15	2890.67	4443.316	-1552.64980	
2021	اشور	10304.942	0.15	1545.74	2684.884	-1139.14270	
2022	اشور	18462.787	0.15	2769.42	5571.568	-2802.14995	
2017	بغداد	9577.266	0.15	1436.59	3454.786	-2018.19610	-1210.72678
2018	بغداد	5427.845	0.15	814.18	1275.743	-461.56625	
2019	بغداد	10837.194	0.15	1625.58	3538.590	-1913.01090	
2020	بغداد	35775.190	0.15	5366.28	5575.119	-208.84050	
2021	بغداد	37148.542	0.15	5572.28	7168.179	-1595.89770	
2022	بغداد	63789.805	0.15	9568.47	10635.320	-1066.84925	
2017	الاقتصاد	-1380.367	0.15	-207.05	0.000	-207.05499	60.69826
2018	الاقتصاد	2411.677	0.15	361.75	524.223	-162.47154	
2019	الاقتصاد	5013.300	0.15	752.00	0.000	751.99503	
2020	الاقتصاد	3889.106	0.15	583.37	582.977	0.38869	
2021	الاقتصاد	91.309	0.15	13.70	17.366	-3.67009	
2022	الاقتصاد	2850.247	0.15	427.54	442.535	-14.99754	
2017	الخليج	5040.967	0.15	756.15	810.860	-54.71530	-406.80952
2018	الخليج	906.966	0.15	136.04	315.176	-179.13157	
2019	الخليج	-3931.358	0.15	-589.70	0.000	-589.70368	
2020	الخليج	106.293	0.15	15.94	107.770	-91.82606	
2021	الخليج	-5038.770	0.15	-755.82	0.000	-755.81545	
2022	الخليج	-5131.100	0.15	-769.67	0.000	-769.66507	
2017	الاستثمار	4775.692	0.15	716.35	779.775	-63.42140	-21.99245
2018	الاستثمار	382.647	0.15	57.40	43.682	13.71502	

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 37, August, 2024
ISSN: 2749-3628,

	2.58244	0.000	2.58	0.15	17.216	الاستثمار	2019
	-23.87828	852.842	828.96	0.15	5526.426	الاستثمار	2020
	-30.96550	199.242	168.28	0.15	1121.841	الاستثمار	2021
	-29.98700	1352.469	1322.48	0.15	8816.548	الاستثمار	2022
-99.27029	-0.00090	2245.068	2245.07	0.15	14967.114	التنمية	2017
	2.01345	1350.000	1352.01	0.15	9013.423	التنمية	2018
	-0.00020	914.402	914.40	0.15	6096.012	التنمية	2019
	-14.84055	2423.088	2408.25	0.15	16054.983	التنمية	2020
	0.10135	3050.000	3050.10	0.15	20334.009	التنمية	2021
	-582.89490	3051.630	2468.74	0.15	16458.234	التنمية	2022
-475.14174	-1073.46785	1160.276	86.81	0.15	578.721	الشرق الاوسط	2017
	-607.73970	309.945	-297.79	0.15	-1985.298	الشرق الاوسط	2018
	-86.04365	115.112	29.07	0.15	193.789	الشرق الاوسط	2019
	-661.66070	408.572	-253.09	0.15	-1687.258	الشرق الاوسط	2020
	-97.36240	165.751	68.39	0.15	455.924	الشرق الاوسط	2021
	-324.57615	384.411	59.83	0.15	398.899	الشرق الاوسط	2022
-28.43905	-0.00392	863.835	863.83	0.15	5758.874	الموصل	2017
	-0.00011	456.088	456.09	0.15	3040.586	الموصل	2018
	-0.00044	603.321	603.32	0.15	4022.137	الموصل	2019
	-0.00016	256.318	256.32	0.15	1708.786	الموصل	2020
	-170.62968	856.195	685.57	0.15	4570.435	الموصل	2021
	0.00000	967.495	967.50	0.15	6449.968	الموصل	2022
131.16252	-48.64884	2674.962	2626.31	0.15	17508.753	المنصور	2017
	439.20368	3200.492	3639.70	0.15	24264.636	المنصور	2018
	-3.23645	1464.677	1461.44	0.15	9742.935	المنصور	2019
	98.26017	1120.600	1218.86	0.15	8125.733	المنصور	2020
	318.44075	1057.933	1376.37	0.15	9175.825	المنصور	2021
	-17.04418	2252.672	2235.63	0.15	14904.184	المنصور	2022
-1693.29004	-2029.56010	2911.030	881.47	0.15	5876.466	الاهلي	2017
	-3138.73445	2296.298	-842.44	0.15	-5616.243	الاهلي	2018
	-583.07140	2303.179	1720.11	0.15	11467.384	الاهلي	2019
	-1151.38500	4867.662	3716.28	0.15	24775.180	الاهلي	2020
	-1386.80185	6248.593	4861.79	0.15	32411.941	الاهلي	2021
	-1870.18745	7059.953	5189.77	0.15	34598.437	الاهلي	2022
-228.11004	-135.29000	1342.835	1207.55	0.15	8050.300	الائتمان	2017
	-153.35055	1168.227	1014.88	0.15	6765.843	الائتمان	2018
	-768.24825	0.000	-768.25	0.15	-5121.655	الائتمان	2019
	-514.08075	0.000	-514.08	0.15	-3427.205	الائتمان	2020
	-740.76435	0.000	-740.76	0.15	-4938.429	الائتمان	2021
	943.07365	786.419	1729.49	0.15	11529.951	الائتمان	2022
-3.34347	-0.00045	70.704	70.70	0.15	471.357	سومر	2017

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 37, August, 2024
ISSN: 2749-3628,

	0.00035	161.110	161.11	0.15	1074.069	سومر	2018
	0.00045	178.020	178.02	0.15	1186.803	سومر	2019
	0.00030	188.268	188.27	0.15	1255.122	سومر	2020
	0.00045	206.037	206.04	0.15	1373.583	سومر	2021
	-20.06190	206.037	185.98	0.15	1239.834	سومر	2022
-689.65738	2.31272	1779.480	1781.79	0.15	11878.616	الاقليم	2017
	0.00000	1509.843	1509.84	0.15	10065.622	الاقليم	2018
	40.70708	2500.000	2540.71	0.15	16938.047	الاقليم	2019
	-554.77308	2000.000	1445.23	0.15	9634.846	الاقليم	2020
	-1062.45170	2821.891	1759.44	0.15	11729.598	الاقليم	2021
	-2563.73932	4872.945	2309.21	0.15	15394.703	الاقليم	2022
-548.91164	-469.63078	0.000	-469.63	0.15	-3130.872	المتحد	2017
	-2519.79193	0.000	-2519.79	0.15	-16798.613	المتحد	2018
	-308.65830	0.000	-308.66	0.15	-2057.722	المتحد	2019
	-10.87895	91.847	80.97	0.15	539.787	المتحد	2020
	-2.57165	352.766	350.19	0.15	2334.629	المتحد	2021
	18.06180	0.000	18.06	0.15	120.412	المتحد	2022
-71.70099	-225.05635	281.965	56.91	0.15	379.391	الاتحاد	2017
	-75.00015	100.056	25.06	0.15	167.039	الاتحاد	2018
	21.83355	261.630	283.46	0.15	1889.757	الاتحاد	2019
	-72.63140	236.042	163.41	0.15	1089.404	الاتحاد	2020
	-40.77020	226.256	185.49	0.15	1236.572	الاتحاد	2021
	-38.58140	468.215	429.63	0.15	2864.224	الاتحاد	2022
-445.86940	-742.76210	2681.714	1938.95	0.15	12926.346	عبر العراق	2017
	-192.03335	1370.120	1178.09	0.15	7853.911	عبر العراق	2018
	-71.65390	317.770	246.12	0.15	1640.774	عبر العراق	2019
	-209.08465	772.405	563.32	0.15	3755.469	عبر العراق	2020
	-260.42190	0.000	-260.42	0.15	-1736.146	عبر العراق	2021
	-1199.26050	0.000	-1199.26	0.15	-7995.070	عبر العراق	2022
المبالغ بملايين الدنانير							

دلت الاقيام السالبة في الجدول (3) على ان المصارف سددت اكثر من مبلغ الضريبة المستحقة و ذلك بسبب بعض الاجراءات التفصيلية من قبل الهيئة العامة للضرائب و من قبل المصرف على سبيل المثال عملية تاجيل التسديدات الضريبية من قبل المصرف من عام معين الى عام اخر ، و يلحظ من الجدول (3) ان المصارف التي تمتلك فجوة ضريبية تمثلت بمصرف (الاقتصاد و المنصور) .

ثالثا : اختبار فرضيات الدراسة

1. اختبار استقرارية السلسلة

تم اختبار استقرارية السلسلة باستعمال جذر الوحدة unit root اذ اتضح ان السلسلة مستقرة لكلتا المتغيرين و كما موضح بالجدول (4) :

الجدول (4) اختبار الاستقرارية

المتغير/	t-statistic	Prob.
LN	-2.934	0.004
GAP	-4.690	0.000

بملاحظة قيمة .prob اذ ان القيمة اقل من 5% و عليه تعتبر السلسلة مستقرة

2. فرضية الارتباط

الجدول (5) اختبار فرضية الارتباط

المتغير/	LN
GAP	-0.280

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 37, August, 2024
ISSN: 2749-3628,

Sig.	0.005

بملاحظة قيمة معامل الارتباط بين متغيري التدقيق الضريبي LN و الفجوة الضريبية GAP و الموضحة بالجدول (5) و البالغة 0.280- بمعنوية 0.005 ليدل على هنالك علاقة ارتباط عكسية قوية بين المتغيرين المذكورين و عليه فان زيادة التدقيق الضريبي سيؤدي الى تخفيض حجم الفجوة الضريبية .

3. اختبار فرضيات التاثير

باستعمال الانحدار الخطي البسيط في حالة البيانات من نوع panel data تم استعمال تحليل panel least square و كانت النتائج كما موضحة بالجدول (6)

الجدول (6) اختبار الانحدار الخطي البسيط

	المتغير	F-statistic	Prob.	Durbin
المستقل	التدقيق الضريبي	3.983	0.02	1.088
التابع	الفجوة الضريبية			

بملاحظات النتائج الواردة في الجدول (6) بلغت قيمة F المحسوبة 3.983 و التي تفسر عبر معنويتها و البالغة 0.02 لتدل على معنوية النموذج اجمالا اي بمعنى ان المتغيرات المستقلة يؤثر في المتغير التابع ، و بملاحظة قيمة اختبار Durbin و هي قيمة اقل من 2 و البالغة 1.088 لتدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، و بناءا على معطيات الاختبار تم رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة .

الاستنتاجات

سعى البحث الحالي الى تناول موضوعة الفجوة الضريبية والاسباب الكامنة وراء تلك الفجوة والذي عدت ادارة الارباح كاحدى الطرق والوسائل التي قد تحدث الفجوة الضريبية من عدمها وبهذا تم تقديم التدقيق الضريبي كمتغير يساعد على الحد من ادارة الارباح وبالتبعية الفجوة الضريبية ولتحقيق ذلك الهدف تم الاستعانة بمخطط فرضي تم على اساسة اسناد المتغير المستقل للتدقيق الضريبي والوسيط لادارة الارباح والتابع للفجول الضريبية اذ تم استعمال مقياس حجم المصرف ونموذج جونز المعدل والفرق ما بين التقديرات الضريبية المخططة والمتحققة على التوالي كمقاييس للمتغيرات الثلاث.

تشكلت عينة الدراسة من جملة من المصارف التي تمثل عينة مختارة بشكل عشوائي في تحقق مجموعة من الشروط ، تم استعمال نمذجة المعادلة الهيكلية لاختبار دور الوساطة الاحصائية و بناءا عليه توصلت الدراسة الى استنتاج اساسي مفاده بان التدقيق الضريبي يؤثر على كل من ادارة الارباح والفجوة الضريبية بشكل مباشر وليس عبر وساطة ادارة الارباح وبهذا يعتبر متغير ادارة الارباح غير فاعل ضمن الدراسة الحالية وضمن البيئة العراقية وضمن القطاع المصرفي العراقي الخاص، اذ يمتلك التدقيق الضريبي الاثر المباشر على الحد من الفجوة الضريبية وكذلك لديه من الاثر المباشر على الحد من ادارة الارباح وهذا يعكس طبيعة القطاع
المصرفي العراقي الذي يتسم بالسمات خاصة تميزه عن غيره من القطاعات المصرفية حول العالم .

This Research extracted from a doctoral thesis (Earnings management mediation in light of the variables of tax audit and the tax gap - an analytical study of a sample of banks listed on the Iraqi Stock Exchange)

المصادر

1. صافي،هاشم محمد خير (2015) ، دور المحاسب القانوني في تعزيز الحصيلة الضريبية –دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد ، قسم المحاسبة .
2. حمادة ، قوت جاسم يوسف (2014) ، مدى التزام المدقق الضريبي بمتطلبات ممارسة مهنة التدقيق و اثر ذلك في تحسين فاعلية التدقيق الضريبي (دراسة ميدانية في ادارة الفحص و المطالبات الضريبية في دولة الكويت) ،رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الشرق الاوسط ، قسم المحاسبة ، كلية الاعمال .رسالة ماجستير منشورة ، جامعة غرداية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم المالية و المحاسبية .
3. محمد ، عماد توفيق و محمد ، ايمان شاكر (2011) ، الفحص الضريبي على الدخل لتحقيق وعاء مقبول في ضوء تمسك المكلفين بحساباتهم / دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب ،مجلة الدراسات المالية و المحاسبية ، المجلد 6 ، العدد 15 .
4. منال ، بومدين و منصور ، ابن عمارة (2020) ، الفجوة الضريبة : المسببات، طرق و نتائج القياس في الاتحاد الأوروبي، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، المجلد 13، العدد ..

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 37, August, 2024
ISSN: 2749-3628,

5. ابو شاويش،رشا و الرواشدة،اماني(2022)،تقدير الفجوة الضريبية في الاردن خلال الفترة 2010-2020،مجلة الدراسات الاقتصادية التطبيقية ،العدد 2 .
6. عباس ، مظهر عبد الهادي و فرهود ، صبيحة برزان (2022)،قياس الفجوة الضريبية الناتجة عن ضريبة الاستقطاع المباشر و انعكاسها على الهدف المالي للضريبة (بحث تطبيقي في المديرية العامة لتربية ديالى)،مجلة الدراسات المحاسبية و المالية ،المجلد 17 ، العدد 61 .
7. *Parys, Stefan Van (2012), The effectiveness of tax incentives in attracting investment: evidence from developing countries, DOI10.3917/rpve.513.0129 .*
8. *Burns, Lee & Krever, Richard (1998), Taxation of Income from Business and Investment, International Monetary Fund, volume 2.*
9. *Nistor ,Ioan-Alin & Păun, Dragoș (2013), TAXATION AND ITS EFFECT ON FOREIGN DIRECT INVESTMENTS – THE CASE OF ROMANIA, NAUKI O FINANSACH FINANCIAL SCIENCES 3(16) .*
10. *Yun, Jae (2023), Potential Impact of the Tax Gap ,thesis, University of New Hampshire University of New Hampshire Scholars' Repository .*
11. *Salehi, Mahdi & Tarighi , Hossein & Shahri ,Tahereh Alidoust (2020), The effect of auditor characteristics on tax avoidance of Iranian companies, Journal of Asian Business and Economic Studies Vol. 27 No. 2 .*
12. *Azizkhania, Masoud & Daghani ,Reza & Shailer, Greg (2018), Audit Firm Tenure and Audit Quality in a Constrained Market, International Journal of Accounting.*
13. *Bagdad, Mohd Azrul & Noor, Rohaya Md & Hamid ,Nadiah Abdul & Aziz ,Rozainun Abd (2017), Factors Affecting Tax Gap: Evidence from Tax Audit Cases, Global Conference on Business and Economics Research.*
14. *Schmutz, Felix (2016), Measuring the Invisible: An Overview of and Outlook for Tax Non-Compliance Estimates and Measurement Methods for Switzerland, Swiss Journal of Economics and Statistics, , Vol. 152 (2) .*
15. *Warren ,Neil & McManus, Jacqui (2007), Policy Forum: The Next Wave of Tax Reform The Impact of Tax Gap on Future Tax Reforms, The Australian Economic Review, vol. 40, no. 2.*
16. *Raczkowski, Konrad & Mroz, Bogdan (2018), Tax gap in the global economy, Journal of Money Laundering Control Vol. 21 No. 4.,p.572 .*
17. *Washington, D.C. (2005), Understanding the Tax Gap, The Internal Revenue Service, http://www.irs.gov/newsroom .*
18. *Murphy ,Richard (2019), A report for the Socialists and Democrats Group in the European Parliament.*
19. *Ali,Syahril & Aulia, Mekha Risa Putri(2015), Audit Firm Size, Auditor Industry Specialization and Audit Quality: An Empirical Study of Indonesian State-Owned Enterprises, Research Journal of Finance and Accounting*
    ,Vol.6, No.22, 2015.
20. *Karamia, Rasoul & Vaeza, seyed Ali & Rekabdara, Ghasem (2020) The Impact of Effective Corporate Governance on the Relationship between Tax Gap and Future Profit Changes in Iranian Economy, Advances in mathematical finance & applications, 5(4).*
21. *Yuliastuty, Rina & Situanti ,Asmara and Rini (2018), The Effect of Audit Tenure and Firm Size on Financial Reporting Delays, European Research Studies Journal*
    Volume XXI, Special Issue 2.